

Distr.: General
27 November 2006
Arabic
Original: English

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة



اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة
الدورة الخامسة والعشرون

محضر موجز للجلسة ٥١٨

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء، ١١ تموز/يوليه ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠

الرئيسة: السيدة منالو (نائبة الرئيسة)

المحتويات

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع)

التقارير الدورية الثاني والثالث والرابع المقدمة من فييت نام

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيهاها في مذكرة وإدراجها في نسخة من المحضر وإرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشر المحضر إلى: Chief, Official Records Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحاضر جلسات هذه الدورة في وثيقة تصويب واحدة عقب انتهاء الدورة بفترة وجيزة.



تولت السيدة منالو، نائبة الرئيس رئاسة الجلسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (تابع) (CEDAW/C/VNM/3-4, CEDAW/C/VNM/2) CEDAW/PSWG/2001/II/CRP.1/Add.5, CEDAW/PSWG/ (2001/II/CRP.2/Add.3

التقارير الدورية الثاني والثالث والرابع المقدمة من

فييت نام CEDAW/C/VNM/2 و CEDAW/C/VNM/3-4.

١ - بناء على دعوة الرئيسة، اتخذ أعضاء وفد فييت نام مكاهم من طاولة اللجنة.

٢ - السيدة ها في كيت (فييت نام): أعربت عن تقدير حكومتها للجهود التي تبذلها اللجنة لتحسين وضع المرأة وبالتالي المساهمة في المزيد من الازدهار والسلام في فييت نام وفي العالم على السواء. وقد كانت فييت نام من أولى البلدان التي صادقت على الاتفاقية، وعلى لجننتها الوطنية المعنية بالnehوض بالمرأة، التي تضم ممثلين من كل قطاعات المجتمع، العام والخاص، والتي عملت عن طريق النقاش وتنظيم الحلقات الدراسية والمناقشات الواسعة النطاق، على تعزيز حقوق المرأة وشاركت أيضا في إعداد التقارير الدورية. وأكدت على الأهمية التي توليها حكومتها للتنفيذ الكامل للاتفاقية، وتطلعها إلى تعليقات وتوصيات اللجنة.

٣ - السيدة دنه تي هوين (فييت نام): قالت إن التقرير الثاني (CEDAW/C/VNM/2) والتقرير الموحد الذي يضم التقريرين الثالث والرابع (CEDAW/C/VNM/3-4) غطيا الفترة ما بين ١٩٨٦-٢٠٠٠، التي كانت فترة تغيير عميق في المجتمع الفيتنامي. وركزت عملية الإصلاح التجديدية "دوي موي" التي بدأت في عام ١٩٨٦، على الإنسان،

وسعت إلى إنشاء اقتصاد سوق متعدد القطاعات اشتراكي التوجه تديره الدولة، مبني على سيادة القانون، ووسعت عمليات التبادل والتعاون مع البلدان الأخرى. واعتمدت أيضا في عام ١٩٩١ استراتيجية تحقيق الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي والتنمية بحلول سنة ٢٠٠٠، بغرض مضاعفة الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٠ مقارنة بعام ١٩٩٠. ونتيجة لذلك، أمكن التغلب على الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وتضاعف الناتج المحلي الإجمالي أكثر من مرة، وأصبحت فييت نام مصدرا رئيسيا للأرز. وقد أحرز تقدم أيضا في المجال الاجتماعي، على سبيل المثال، في إيجاد الوظائف، وتخفيف حدة الفقر، والرعاية الصحية وتنظيم الأسرة ونوعية الحياة. وقد خلقت هذه الإنجازات قوة دفع وظروف مواتية للتنفيذ المتواصل للاتفاقية، بالرغم من أن التحول الاقتصادي قد أدى إلى ظهور مشاكل مثل البطالة، والانقسام بين الأغنياء والفقراء، وتعاطي المخدرات والبغاء التي كان لها أثر سلبي على المساواة بين الجنسين.

٤ - وأضافت قائلة بأن وضع المرأة في المجتمع قد تغير على نحو كبير نتيجة للمشاركة المتساوية في الشؤون السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والمدنية. فمبدأ المساواة وعدم التمييز متأصل في الدستور، ويحميه النظام القانوني ويُطبق عن طريق خطط عمل وسياسات محددة. وللمرأة الحق في الأجر المتساوي والرعاية الاجتماعية والرعاية الصحية وظروف العمل المتساوية، وهي ممثلة تمثيلا جيدا في كل قطاع من قطاعات الاقتصاد الوطني تقريبا. فالنساء يمثلن ٥٠,٨ في المائة من السكان، و ٥٠,٦ في المائة من القوى العاملة، ووصل عدد الإناث الموظفين المتفرغات ٥٠ في المائة في عام ١٩٩٧. وتمثل النساء ٣٧ في المائة من الأفراد الحاصلين على مؤهلات تعليم عالي. وبتفاوت تمثيلهن في القوى العاملة من ٣٠ في المائة في الثقافة والفنون إلى

ميزانية الدولة الإجمالية للتعليم في ازدياد حتى بلغت ١٥ في المائة في عام ١٩٩٧.

٨ - وقالت تتمتع النساء أيضا بحقوق متساوية في الرعاية الصحية وتنظيم الأسرة وظلت الرعاية الصحية بالنسبة للأمهات والأطفال وبرامج الرعاية الصحية الأولية والإنجابية والتناسلية تولى اهتماما متزايدا. وقد اعترفت الأمم المتحدة في عام ١٩٩٩ بالجهود التي تبذلها في مجال السكان وتنظيم الأسرة، عند استلامها جائزة السكان؛ فقد تناقص النمو السكاني إلى ١,٤ في المائة في عام ٢٠٠٠ بتناقص متوسط عدد الأطفال لكل امرأة في سن الإنجاب إلى ٢,٣ في عام ١٩٩٩، وانخفض معدل وفيات الأمهات إلى ٠,٩ في المائة في عام ١٩٩٩ وبلغ العمر المتوقع للنساء ٦٩,٧ سنة في عام ١٩٩٩ مقارنة بـ ٦٤,٥ سنة بالنسبة للرجال. وفي عام ١٩٩٧، تم تخصيص ٩٥,٦ في المائة من الأطفال، وخصّصت نسبة ٥,٦ في المائة من الميزانية إلى الرعاية الصحية وارتفع الجزء المخصص لتنظيم الأسرة من الميزانية إلى ٠,٥ في المائة.

٩ - وأضافت قائلة بأن النساء يتمتعن بحقوق متساوية بموجب القانون. فيستطعن تنفيذ عقود مدنية وإنشاء مؤسسات وإدارة ممتلكات والتمتع بملكية مشتركة للممتلكات مع أزواجهن يمكن تقسيمها من حيث المبدأ بالتساوي في حالة الطلاق. ويتمتعن أيضا بحقوق متساوية فيما يتعلق باستخدام الأرض من أجل كسب رزقهن. ومنحهن قانون الجنسية لعام ١٩٩٨ حقوقا متساوية فيما يتعلق بالتحسّن وتغيير الجنسية وتقرير جنسية أطفالهن. وأكد القانون المعني بالزواج والأسرة على أن النساء لديهن الحرية في الزواج أو عدم الزواج ووضع حقوق والتزامات الزوج والزوجة. وجعل التحسّن الذي طرأ على الوضع الاقتصادي للمرأة، الأسرة أقل تسلّطا وأكثر شراكة بين الأزواج.

٦٥ في المائة في الخدمة المدنية، و ٧٣,٤ في المائة في التعليم والتدريب.

٥ - ومضت قائلة بأن القرار المتعلق بممارسة الديمقراطية على صعيد القواعد الشعبية، الذي صدر في عام ١٩٩٨، نص بحق كل مواطن في أن يشارك في صياغة وتنفيذ ورصد الأنشطة التي تقوم بها السلطات المحلية وسلطات الدولة ورکز القرار رقم ٤ المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ على أهمية تحرير المرأة في إطار عملية التجديد وتعزيز مشاركتها في المجالات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسياسية. وفي عام ١٩٩٧، اعتمدت خطة عمل وطنية للنهوض بالمرأة لعام ٢٠٠٠ بغرض رفع تمثيل المرأة إلى ٣٠ في المائة في الهيئات المنتخبة و ٢٠ في المائة على جميع مستويات الإدارة.

٦ - وتابعت بقولها أن تعزيز المساواة بين الجنسين عموما قد تم ولا سيما في الحياة العامة والسياسية في البلد وتأتي فييت نام في المرتبة التاسعة في الاتحاد البرلماني الدولي والثانية في المنطقة الآسيوية الباسيفيكية من حيث تمثيل النساء. وتشكل المرأة حاليا ما يصل إلى ٢٢,٥ في المائة من مجالس البلدية و ٢٠,٧ في المائة من مجالس المقاطعات و ١٦,٣ في المائة من مجالس المجتمع المحلي و ٢٦,٢٢ في المائة من الجمعية الوطنية. وتشغل المرأة أيضا وظائف إدارية على جميع مستويات الحكومة والأنشطة الإقليمية والدولية.

٧ - وتملك المرأة الفيتنامية حقا متساويا فيما يتعلق بإمكانية الحصول على التعليم ويبلغ معدل الأمية بالنسبة للنساء والفتيات ٨٨ في المائة. وتم تحقيق التعليم الأساسي العام بحلول عام ٢٠٠٠ وتذهب كثير من البنات مثلهن مثل الأولاد إلى المدرسة في المستويين الأول والثانوي مع ازدياد أعداد الطالبات الإناث في المستويات العليا. ويدرس الطلاب الذكور والإناث في نفس المدارس وبنفس الشروط وظلت

تدابير خاصة مؤقتة وأجرت إصلاحات تشريعية أساسية. وينص قانون العمل على معاملة خاصة للعاملات وبخاصة في حالات الحمل والأمومة واعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، يحمي القانون المنقح الخاص بالزواج والأسرة حقوق النساء في الأسرة والزواج وفي حالة الطلاق. ويحظر القانون الجنائي تطبيق عقوبة الإعدام على النساء الحوامل والنساء اللاتي لديهن أطفال تحت سن ٣٦ شهراً. وقد وضعت العديد من السياسات والتدابير العملية الأخرى لحماية الضعفاء في المجتمع ومعظمهم من النساء، وبخاصة المحرومات والأطفال في المناطق الريفية ومناطق الأقليات العرقية.

١٣ - وأشارت إلى أن فييت نام صادقت على كثير من صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان واتفاقيات منظمة العمل الدولية بما في ذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية رقم ١٠٠ بشأن الأجر المتساوي لقاء العمل ذي القيمة المتساوية ورقم ١٨٢ المتعلق بحظر أسوأ أشكال تشغيل الأطفال واتخاذ إجراء فوري للقضاء عليها. وفي عام ١٩٩٣، تولت اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة مهمة إسداء المشورة لرئيس الوزراء بشأن قضايا نوع الجنس ورصد تنفيذ التشريعات والسياسات، بالإضافة إلى تثقيف الجمهور وصياغة التقارير الدورية للجنة.

١٤ - ومضت قائلة بأن تصديق وتنفيذ الاتفاقية قد ساهم على نحو ملحوظ في تعزيز المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وأشارت إلى أن فييت نام تحتل مرتبة عالية نسبياً في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودليل التنمية المرتبط بنوع الجنس على السواء. وتعد هذه الإنجازات هامة بدرجة كبيرة بالنظر إلى وضع فييت نام كبلد نام ما زال يتعامل مع النتائج المترتبة على النظام الإقطاعي وعقود من الحرب والنمو الاقتصادي المتدني.

١٠ - وركزت استراتيجية التنمية في فييت نام على النمو الاقتصادي المرتبط بالتقدم الاجتماعي والعدالة والاستثمار في القضايا الاجتماعية التي تمثل حالياً ما بين ٢٥ إلى ٢٨ في المائة من ميزانية الدولة مع إيلاء الأولوية للتخفيف من حدة الفقر وخلق وظائف والضمان الاجتماعي والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى. واستهدف برنامج قومي لتقليل حدة الفقر، النساء، بتحسين إمكانية حصولهن على فرص عمل وائتمانات وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشة أسرهن. وقللت الجهود التي تبذلها الحكومة من قبيل إنشاء مصرف للفقراء والاستثمار في البلديات الفقيرة وتقديم المساعدة لاتحاد المرأة الفيتنامية من أجل تطوير برامجها المدرة للدخل، من الفقر وبالذات بالنسبة للمرأة الريفية والنساء من الأقليات العرقية في المناطق البعيدة. وقد أنشئت أكثر من ١,٢ مليون وظيفة جديدة منذ عام ١٩٩١، وانخفضت البطالة الحضرية بصفة عامة إلى ٦ في المائة و ٥,٥ في المائة بالنسبة للنساء وانخفض معدل الفقر إلى ١٠ في المائة. ويستطيع أكثر من ٩٠ في المائة من السكان الحصول على الرعاية الصحية وتستطيع ٦٠ في المائة من الأسر المعيشية الريفية الحصول على المياه النقية. وقد تحسنت كثيراً حياة المحرومين والضعفاء وأغلبيتهم من النساء الفقيرات.

١١ - وقالت بأنه قد أحرز تقدم كبير في إدراج الاتفاقية في الإطار القانوني المحلي، الشيء الذي أدى إلى إقامة أساس قانوني صلب ومؤسسات فعالة لضمان المساواة بين الجنسين والنهوض بالمرأة. وتم تعجيل هذه العملية، التي بدأت إثر التصديق في عام ١٩٨١، خلال الفترة ما بين عام ١٩٨٦ إلى عام ٢٠٠٠ كجزء من السياسة التجديدية، التي كانت واحدة من قواها الحركة الرئيسية تعزيز سيادة القانون وتحسين النظام القانوني.

١٢ - وأصدر عدد قياسي من القوانين والوثائق المنظمة ذات الأثر العميق على وضع المرأة. واعتمدت الحكومة

تنفيذ الاتفاقية. وقد شهد الوفد الرفيع المستوى على الجديدة التي أخذت بها الدولة الطرف الاتفاقية.

١٨ - السيدة فيريير غوميز: أثنت على الدولة الطرف لعمق وسعة تقاريرها والصراحة والشفافية التي اتسمت بها المعلومات التي قدمتها، واعترافها الواضح بالصعوبات الرئيسية التي واجهتها في تنفيذ الاتفاقية، وعزيمة الحكومة السياسية على بلوغ أهداف الاتفاقية. وقد رأت مباشرة في عدة زيارات قامت بها لفيت نام، كيفية تنفيذ الإصلاحات لصالح المرأة، والقدر الذي تم تحقيقه في فترة الـ ٢٥ سنة القصيرة منذ حرب الإبادة التي فرضتها عليها الولايات المتحدة الأمريكية. وأثنت على أنشطة الدولة الطرف المتعلقة برفع الوعي بنوع الجنس الموجهة إلى قيادتها والسكان بصفة عامة، بغية التغلب على القوالب النمطية القائمة على الثقافة. وسيكون من المفيد الحصول على معلومات إضافية بشأن عمل اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة وعضويتها وسلطتها وأثرها على أنشطة إدماج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية في الوزارات الحكومية والكيانات الأخرى، والتنسيق الذي تقوم به.

١٩ - وأضافت قائلة أنه ينبغي أن تحدد الدولة الطرف الجوانب الرئيسية من مشروع استراتيجيتها القومية للنهوض بالمرأة للفترتين ٢٠٠١-٢٠١٠ و ٢٠٠١-٢٠٠٥، وأن تقدم تفاصيل إضافية عن مجلس شؤون المرأة في إطار اتحاد العمل ودور اتحاد المرأة الفيتنامية في تعزيز مشاركة المرأة في جميع المجالات وعلى كل المستويات. بما في ذلك مبادرات تخفيف حدة الفقر. وستقدر تقديم المزيد من المعلومات بشأن البرامج الموضوعية لمساعدة ربات الأسر المعيشية على بدء مشاريع صغيرة ولتزويدهن بعمل آخر وفرص تدريب. وأخيرا سيكون من المفيد الحصول على معلومات بشأن الجهود المبذولة للقضاء على حالات التعصب الموروثة من الأسلاف في المناطق الجبلية البعيدة والمحرومة اقتصاديا.

١٥ - وأضافت قائلة إنه مع ذلك، بالرغم من التقدم المحرز ما زال كثير من القضايا الاجتماعية الملحة مثل البطالة والانقسام بين الأغنياء والفقراء وتعاطي المخدرات والبغاء والاتجار بالنساء والتحيز التقليدي القائم على نوع الجنس يعوق تقدم المرأة. وهناك الكثير من العمل الذي يجب أن يُنجز لزيادة نسبة النساء في وظائف صنع القرار والإدارة. بما في ذلك في المجال العام ورفع الوعي بقضية العنف المنزلي. ويضطر التقاعد المبكر أيضا النساء دائما إلى ترك العمل ويؤثر على فرصهن في الترقى وهي حالة ما زالت تنظر فيها الحكومة.

١٦ - واسترسلت قائلة بأن تجربة العشرين سنة الماضية قد أظهرت أهمية التنسيق بين الوكالات الحكومية والسلطات واللجنة الوطنية والمنظمات الأخرى وبخاصة اتحاد نساء فيت نام بالإضافة إلى الحاجة إلى إرادة سياسية قوية ودعم من الشعب لوضع سياسات تنمية اقتصادية واجتماعية متينة تضع في اعتبارها المصالح الحالية والطويلة الأجل للنساء. فقد جعل الحزب الشيوعي الفيتنامي منذ تأسيسه في عام ١٩٣٠، المساواة بين الجنسين وتحرير المرأة من المهام العشر الحورية للثورة الفيتنامية. وقد ساهمت النساء الفيتناميات أنفسهن مساهمة كبيرة في عملية الإصلاح "دوي موي" التجديدية وستواصل حكومتها تعزيز المساواة بين الجنسين كجزء من خطة التنمية الاقتصادية الاجتماعية للفترة من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥. ويوفر إعداد التقارير الدورية الفرصة لزيادة الوعي العام بالاتفاقية وتقييم التقدم المحرز وتحديد التحديات والخطوات المقبلة. وعلى ذلك، فهي تتطلع إلى تنفيذ الاستراتيجية القومية الجديدة لفترة ٢٠٠١-٢٠١٠ والخطة الخمسية من عام ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٥ بشأن النهوض بالمرأة، التي تنظر فيها الحكومة حاليا.

١٧ - وأثنت الرئيسة على فيت نام للإنجازات التي حققتها ولصراحة وفدها، وبخاصة فيما يتعلق بمواطن الضعف في

كان ضباط إنفاذ القانون يتلقون تدريباً في التعامل مع العنف المتزلي. وسيكون من المفيد معرفة ما إذا كانت الدولة الطرف تفكر في إجراء تغييرات في قانونها الخاص بالزواج والأسرة، الذي لا يصنف القسوة والعنف كأساسين للطلاق، ولا يعترف بالاغتصاب في إطار الزوجية. وأخيراً، تتساءل عما إذا كان زواج الأطفال، بما في ذلك الزواج بالإكراه والزواج عن طريق الاختطاف، في بعض المجتمعات المحلية الإثنية، معترف به قانونياً. بموجب القانون الفيتنامي، وعما إذا كانت الدولة الطرف تعاقب البالغين على تيسير مثل هذا الزواج.

٢٤ - السيدة غونزاليس: كررت شكر أعضاء اللجنة للدولة الطرف على إنجازاتها والإرادة السياسية للحكومة في تعزيز حقوق المرأة. ومتابعة للأسئلة التي أثارها السيدة فيرير غوميز، استفسرت عما إذا كان هناك تأكيد على التثقيف بالصحة الإنجابية بغرض القضاء على النماذج النمطية داخل إطار الأسرة، وبخاصة في المناطق الجبلية البعيدة. وينبغي توعية المجتمعات التي تصم المرأة التي تلد بناتاً بحقيقة أن هناك إثبات طبي بأن الذكر وليست الأنثى هو المسؤول بيولوجياً عن تحديد جنس الطفل. وأكدت على أهمية تمييز العنف المتزلي من الأشكال الأخرى من الناحية القانونية.

٢٥ - السيدة أباكا: أعربت عن قلقها على تمييز الدولة الطرف غير المباشر في العمل يجعل سن التقاعد ٦٠ عاماً بالنسبة للرجال و ٥٥ عاماً بالنسبة للنساء. فهذا في حد ذاته، بالإضافة إلى قانون الأراضي لعام ١٩٩٣ الذي جعل تخصيص الأرض يعتمد على فكرة عمل الشخص، يمكن أن يكون له أثر سيء على المتقاعدات الإناث، وبخاصة في المناطق الريفية حيث ما زالت فلاحات الأرض يجب أن تقوم بها النساء من أجل دعم أسرهن. وستقدر توفير معلومات عن قدر النساء المتقاعدات في هذه الحالة.

٢٠ - السيدة غونيسيكييري: أثنت على التقرير الممتاز المقدم من الدولة الطرف وانتعاشها الاستثنائي من آلام الحرب، والتزامها بمعايير حقوق الإنسان الدولية. علماً بأن فييت نام أول بلد آسيوي يصادق على اتفاقية حقوق الطفل وبروتوكولاتها الاختيارية، وأعربت عن أملها في أن تصادق قريباً على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أيضاً.

٢١ - وأضافت بأنها تود أن تعرف ما إذا كانت الدولة الطرف قد فرضت عقوبات على رفات العاملات في القطاع الخاص لأسباب صحية وبخاصة أنها أشارت في ردودها على قائمة القضايا إلى تطبيق قانون العمل على القطاع الخاص. وهي ترغب في أن تعرف أيضاً ما إذا كانت تدابير العمل التصحيحية التي اتخذت في القطاع العام قد وصلت إلى القطاع الخاص. وينبغي على الدولة الطرف أن تفكر ملياً فيما إذا كان كافياً "تشجيع القطاع غير الرسمي" على الالتزام بمعايير العمل المفضلة بالنظر إلى العدد المتزايد من النساء اللاتي يملأن صفوفه أثناء التحول من الاقتصاد المنظم إلى اقتصاد السوق.

٢٢ - ومضت قائلة بأنها تود أن تعرف أيضاً ما إذا كانت الدولة الطرف قد اتخذت خطوات لتقييم أثر برامج العمل التصحيحية لتقليل التفاوت فيما بين الأقليات الإثنية. ويبدو أن جهود تشجيع الفتيات على البقاء في المدرسة هي بصفة رئيسية مبادرة من القطاع غير الحكومي (على سبيل المثال اتحاد الشباب واتحاد المرأة)، وهي ستقدر تقديم معلومات عن أي سياسات موازية من جانب الدولة لتحقيق هذه الغاية.

٢٣ - وأضافت قائلة بأنها استفسرت عن العقوبات المفروضة على العنف المتزلي وأشكال العنف الأخرى ضد المرأة، إذ أن نظام الإنذارات والتأهيل القائم على عدم الحبس، قد لا يكون رادعاً كافياً. واستفسرت أيضاً عما إذا

مستقل، واللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة وهي هيئة استشارية حكومية أنشأها رئيس الوزراء لضمان إدراج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية في مختلف الكيانات الحكومية. وقد دعا رئيس الوزراء رئيسة اتحاد المرأة إلى أن تصبح رئيسة اللجنة الوطنية ولم يعينها. وحتى حزيران/يونيه، كان أعضاء اللجنة الـ ١٩ يتكونون من رئيسة ونائبتين رئيس و ١٢ عضواً يمثلون الوزارات الحكومية وممثلين للمنظمات الجماهيرية. وفي ٢١ حزيران/يونيه، خُفضت عضويتها إلى ١٥ شخصاً. وتقدم اللجنة الوطنية مدخلات لصانعي القرارات والسياسات وتسدي المشورة إلى الحكومة بشأن تنسيق إدماج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية وتجري بحثاً بشأن قضايا المرأة يمكن الحصول عليها على نطاق واسع. وللجنة فروع على المستوى المحلي وحتى مستوى القرية.

٣٠ - وأضافت قائلة بأنه لتعزيز مشاركة المرأة في كل مجالات الحياة، وضعت فييت نام استراتيجية من ١٠ أهداف استجابة لتلك التي اعتمدت في المؤتمر الدولي للمرأة بيجين ١٩٩٥، بالإضافة إلى منهاج عمل حتى عام ٢٠٠٠. إثر استعراض هذه الاتفاقية، دخلت الحكومة في مرحلة جديدة في تعزيز المرأة الفيتنامية بخطة عمل من مرحلتين للأعوام من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٠. وضعت الخطة الأولى (٢٠٠١-٢٠٠٥) ستة أهداف تعهدت بنقلها للجنة عقب موافقة رئيس الوزراء الرسمية عليها.

٣١ - ومضت قائلة تمت كفالة حصول المرأة الريفية على الائتمانات عن طريق عدد من مشاريع التسليف والمشاريع المصرفية بما في ذلك المشروع الذي يديره اتحاد المرأة الفيتنامية الذي نجح في الوصول إلى ٥١ في المائة من النساء الفقيرات في البلد.

٣٢ - وفيما يتعلق بإدماج نوع الجنس في الأنشطة الرئيسية، قالت إنه ابتداء من دستور عام ١٩٤٦ تحت نظام

٢٦ - وأضافت بأنه ينبغي أن تفسّر الدولة الطرف أسباب ارتفاع معدل الإجهاض بين النساء الشابات وغير المتزوجات خاصة بالنظر إلى الإنجازات التي حققتها في مجال تنظيم الأسرة وتفردتها بجائزة الأمم المتحدة للسكان في عام ١٩٩٩. وسيكون من المهم الإفادة عن أي حواجز ثقافية ضد استخدام وسائل منع الحمل وبخاصة بين النساء غير المتزوجات، وعمّا إذا كانت النساء غير المتزوجات والمتزوجات يحصلن على نحو متساوٍ على معلومات تتعلق بوسائل منع الحمل.

٢٧ - وستقدر أيضاً تقديم أي معلومات عن كشف ومعالجة السرطان وبخاصة سرطان الثدي والرحم. واستفسرت عما إذا كانت المرأة الريفية تستطيع الحصول على نحو متساوٍ على كشف السرطان والحصول على معلومات عنه ومعالجته.

٢٨ - واستفسرت، مشيرة إلى ارتفاع الإصابة بمرض نقص المناعة البشرية وفيروز نقص المناعة المكتسب بين الفتيات ما بين سن ١٥ و ٢٤، وعمّا إذا كان الرجال يعترفون بمسؤوليتهم عن حماية الصحة الجنسية للمرأة وعمّا إذا كان استخدام وسائل منع الحمل في فييت نام يتضمن استخدام الواقي الذكري. وسيكون توفير إحصائيات عن عدد الرجال الذين يستخدمون الواقي الذكري مفيداً وبخاصة بالنظر إلى معدل الإصابات المرتفع للغاية فيما بين عاملات الجنس هناك. وأخيراً، استفسرت عما إذا كانت اللجنة الوطنية للوقاية من الإيدز التي يُحسب لها أنها أسست مبكراً في عام ١٩٩٠ قد وضعت برامج خاصة للنساء.

٢٩ - السيدة ها في كيت (فييت نام): رداً على السيدة فيرير غوميز، بيّنت وجوه الاختلاف بين اتحاد المرأة الفيتنامية وهو منظمة جماهيرية تبلغ عضويتها ١١ مليون عضواً، وتعمل عن كثب مع الحكومة ولكنها تتمتع بوضع

٣٥ - ومضت قائلة إنه بالرغم من توجه فييت نام نحو اقتصاد السوق لمدة ١٥ عاما إلا أنها لا تزال تواجه عقبات. فحقوق المرأة المشروعة غير محمية في أغلب الأحوال، كما أن اللوائح لا تطبق على نحو مطرد. وتجد هذه المسألة عميق الاهتمام والدولة ملتزمة بإحداث المزيد من التقدم.

٣٦ - واسترسلت قائلة ردا على السؤال المثار عن الأقليات العرقية، وقالت إن فييت نام لديها ٥٤ مجموعة إثنية، ٥٣ منها تقدر بأقل من ٢٠ في المائة من السكان. ويعتبر تضيق الفجوة بين مجموعات الأقليات ومعظم السكان مسألة رئيسية لتحقيق الازدهار وقد ظل أولوية بالنسبة للحكومة منذ البداية. وتستفيد الأقليات، من بين التدابير العلاجية، من التعليم المحاي والعلاوات الخاصة والأفضلية في الاستخدام والترقية في حالة تساوي الأشياء الأخرى.

٣٧ - وتابعت بقولها توجد فوارق أيضا بين جماعات الأقليات التي تعيش كثير منها في قرى بعيدة أو معزولة. وقد تمت إذابة هذه الفوارق وسيتم إحراز المزيد من التقدم قريبا، وسيصرف رئيس الوزراء ما بين ٤٠٠ إلى ٥٠٠ مليون دونغ فييتنامي على أكثر من ٢٠٠٠ من هذه القرى خلال السنوات الخمس القادمة لبناء المدارس والطرق وإدخال الكهرباء وتحسين المرافق الصحية.

٣٨ - وقالت، عمليا نجد أن النساء من الأقليات الإثنية محرومات مقارنة بالرجال من نفس الفئات. وذلك نتيجة لعقود من الحرب والفقر واستمرار القوالب النمطية الإقطاعية والاجتماعية. ومع ذلك، يمكن ملاحظة التقدم المحرز حتى داخل الأسر، حيث يدرك كثير من الرجال الآن الحاجة إلى تقاسم المسؤوليات المنزلية وضمان التعليم بالنسبة للفتيات. ومما يبعث على السرور رؤية أفراد الأسرة من الجنسين من كل الأعمار يجلسون مع بعض ويتعلمون في الفصول المسائية على سبيل المثال.

هوشي منه، عززت الحكومة والحزب بانتظام من خلال سن تشريعات واتخاذ تدابير خاصة، المساواة بين الجنسين فيما يتعلق بتحمل المسؤولية. وتدرج الأهداف المتعلقة بنوع الجنس سنويا في خطط القوى العاملة والتعليم والقطاعات الأخرى. وتشرف على تنفيذها مجالس المرأة داخل مختلف الوكالات الحكومية والمؤسسات والمحافظات والبلديات. ويتحصل رئيس الوزراء واللجنة الوطنية المعنية بالهوض بالمرأة بتفتيش ثلث المحليات سنويا، على صورة كاملة كل ثلاث سنوات يعتمد عليها إجراء أي عمل تصحيحي على مستوى البلد.

٣٣ - وأكدت ردا على سؤال عن التدابير المتخذة لمنع ومعاينة انتهاكات معايير العمل، على أن حماية وتعزيز المرأة العاملة في القطاع الخاص والقطاع الحكومي يعتبر هدفا لقانون العمل الفييننامي، الذي يركز على المساواة بين الجنسين ويحتوي على فصل عن النساء بالتحديد. وكحافز لمشاركة المرأة، تُقدم امتيازات خاصة للشركات التي تستخدم نساء أكثر.

٣٤ - ومضت قائلة تستطيع اتحادات العمل المثلثة في داخلها منظمات المرأة، أن ترفع عريضة أو تجتمع مع الإدارة لنقل اهتماماتها عن الانتهاكات المحتملة لمعايير العمل وفي بعض الحالات تستطيع تنظيم إضرابات. وإذا لم تقبل توصيات آليات المصالحة، يستطيع المتظلمون أن يستأنفوا لدى المحكمة الإدارية العليا، أو كملاذ أخير، إلى محكمة العمل المدنية حيث تعمل قاضيات ومدعيات وممثلات من منظمات المرأة على ضمان التمييز ومعاينة المنتهكين. وتشمل جزاءات انتهاكات معايير السلامة والقوانين الأخرى التي تحكم المرأة والطفل أحكاما بالسجن تمتد إلى ١٠ سنوات وغرامات تصل إلى ١٠ مليون تونغ فييتنامي.

مجموعات الأقلية العرقية الـ ٥٤ في البلاد. فكل من هذه الجماعات لديها عاداتها وتقاليدتها التي يكون لبعضها أثر سلبي على حقوق المرأة. وقد بذلت جهود مقدره على مستوى المجتمع المحلي حققت قدرا من النجاح، لتثقيف وإعلام الناس وبخاصة الموجودين في المناطق الجبلية فيما يتعلق بأساليب الحياة العصرية الموجودة حاليا في البلد ككل والطابع الضار لبعض الممارسات التقليدية. وتمت تهيئة مناخ إيجابي على المستوى المحلي لتشجيع استمرار التقاليد الإيجابية أو اعتمادها. وتم إنشاء "دور ثقافة" في آلاف القرى وتستخدم لعقد الاجتماعات والأنشطة الثقافية التي يشارك فيها الناس من كل الأعمار، وهي توفر أيضا مكانا مفيدا للأنشطة التعليمية للتأثير على العادات وأساليب الحياة.

٤٣ - وقالت إن قوانين ولوائح البلد تحتوي على نصوص لحماية حقوق كل أفراد الأسرة. وعلى سبيل المثال، يبين نص في القانون المدني أنه إذا كان والدي الطفل ينتميان إلى جماعتين إثنتين مختلفتين يستطيع الطفل أو الطفلة اختيار استخدام اسم أي من الوالدين ولا يطلب منه اتخاذ خيار دائم إلا عند بلوغ سن الـ ١٨. وهناك دورات تدريبية في قضايا نوع الجنس متاحة للمسؤولين الحكوميين الذكور لتشجيعهم على إدماج هذه المسألة في الأنشطة الرئيسية في أهداف التنمية التي تحددها الحكومة وفي القوانين واللوائح. ومع ذلك، يشعر بعض المسؤولين بعدم الارتياح بشأن دعوتهم للحضور إذ أنهم يعتقدون بأنهم يحترمون بالفعل المساواة بين الجنسين، وعلى أية حال أثبتت هذه الدورات فائدتها في الكشف عن أولئك الذين لا يفهمون تماما المفاهيم المعنية.

٤٤ - ومضت قائلة في مجال التعليم، من المقرر إقامة دورات عن المساواة بين الجنسين في جامعات البلد والكليات الإدارية وكليات العلوم السياسية والمدارس المهنية الأخرى. وأنها ستقدر أي مشورة يمكن أن تقدمها اللجنة للتغلب على صعوبة إقناع الناس بحضور مثل هذه الدورات. ومن المقرر

٣٩ - وأضافت بأن قضية نساء الأقليات الإثنية تعنيها شخصيا بوصفها فرد من أفراد جماعة أقلية. وبما أنها نشأت في منطقة جبلية قد أرسلت بعيدا إلى المدرسة وعادت إلى منطقتها وهي الآن وزيرة وطنية تشارك في عملية اتخاذ القرار في بلدها. وهي ليست الوحيدة. فهناك كثير من الزعماء الوطنيين والمحليين من مجموعات الأقلية يعملون في كل قطاعات ومهن الحياة.

٤٠ - وأردفت قائلة فيما يتعلق بمسألة الزيجات، أن الزواج المبكر والزواج بالإكراه اللذان كانا شائعين قبل ٣٠ سنة أصبحا الآن نادرين إلا أنهما يحدثان وسط الأقليات الإثنية وفي المناطق المتخلفة من البلد. ورسميا لا يمكن عقد هذه الزيجات، عوضا عن ذلك، تحضر الفتاة ببساطة إلى الأسرة المعيشية للعريس. وأحيانا يكشف زواج غير رسمي من هذا النوع ويطعن فيه مسؤولو الحكومة أو اتحاد المرأة ولكن كأمر واقع من الصعب معالجته. وينص القانون الجنائي على ما يصل إلى سنتي سجن لزواج الطفلة وإلى ثلاث سنوات للزواج بالإكراه.

٤١ - واسترسلت قائلة يعاقب على العنف ضد المرأة في إطار قانون الزواج والأسرة وفي القانون الجنائي. وقد أصبح العنف خارج الأسرة أكثر ندرة ولكن لأسباب مجتمعية فإنه لا يزال يحدث في الأسر المعيشية وبخاصة في منطقة دلنا البلد. وهو لا يعتبر مشكلة رئيسية وسط الأقليات الإثنية. ولمنع العنف الأسري هناك جماعات مصالحة على مستوى القاعدة الشعبية ومشاركة ممثلين من اتحاد المرأة. وتسعى جماعة المصالحة إلى التدخل مبكرا ما أمكن ذلك.

٤٢ - وفيما يتعلق بموضوع سياسات حكومتها المتعلقة بالعنف المترلي، قالت إن التحيز المتعلق بنوع الجنس في فييت نام يعزى إلى الإيديولوجيات الإقطاعية القديمة التي ما زالت موجودة في بعض المناطق وبخاصة فيما بين

المحاكم في ١٨ محافظة ومدينة ولكل محافظة، وهناك متوسط يقدر بثمانين حالة تتعلق بالعنف المنزلي. ويتضمن القانون الجنائي حالياً أحكاماً ضد جميع أشكال العنف. فعقوبة قسر امرئ على الانتحار يمكن أن تصل إلى السجن مدى الحياة، ويمكن أن تتراوح عقوبة إهانة شخص ما، ما بين خمس إلى اثني عشرة سنة. وبالطبع ما زالت هناك حالات كثيرة للغاية من حالات سوء معاملة النساء والأطفال وفي بعض الحالات سوء معاملة النساء للرجال.

٤٨ - ويملك اتحاد المرأة والحكومة كثيراً من سياسات تنظيم الأسرة. وقد حدد سن التقاعد ٥٥ عاماً بالنسبة للمرأة و ٦٠ عاماً بالنسبة للرجل في أيام الاقتصاد الموجه في الوقت الذي كانت فيه الأوضاع المعيشية صعبة للغاية. وكانت الحكومة تواجه عقبات في تغيير هذه الحدود بالرغم من حقيقة أنها تعد مثلاً واضحاً لعدم المساواة. وقد أوصت هي نفسها، بوصفها عضو في الجمعية الوطنية، ونساء كثيرات أخريات بتعديل القانون المتعلق بسن التقاعد إلا أنها ستكون عملية طويلة وصعبة. وقد أجرت منظمات المرأة دراسات ودراسات استقصائية، وأظهرت النتائج أن المرأة تفضل أن تحتفظ بسن تقاعدها في سن ٥٥ بل طالب بعضهن بتخفيض السن وبخاصة اللاتي لديهن وظائف تتطلب جهداً بدنياً في قطاعات مثل النسيج والغابات والنقل أو تشييد الطرق. وعلى المرأة أيضاً أن تقدم ما يساوي ثلاثين عاماً من المساهمات لنظام الضمان الاجتماعي قبل أن تستطيع أن تستمتع بهذه الاستحقاقات. وتبذل الحكومة قصارى جهدها لتحسين الوضع وما زال العمل جارياً لصياغة تعديلات لقانوني العمل والضمان الاجتماعي. وتشجع المرأة العاملة في الوظائف الإدارية والتعليمية والعلمية ووظائف "ذوي الياقات البيضاء" الأخرى على الاستمرار في العمل حتى سن الستين.

رفع الاجتماع الساعة ١٣/٠٠.

أيضاً إقامة دورات مماثلة في التعليم الابتدائي والثانوي ابتداء من مستوى الثانوي العالي إذ أن هناك حاجة إلى الوعي بنوع الجنس على كل مستويات المجتمع. وحكومتها تعلم بأن النتائج ما زالت محدودة والقوالب النمطية لنوع الجنس ما زالت منتشرة.

٤٥ - وفيما يتعلق بالعنف المنزلي، قالت إنه تم إعداد برامج للدعوة والتعليم لتثقيف الناس بالقانون وبخاصة الأحكام المتعلقة بحقوق المرأة، وأنشئت مكاتب قانون على مستوى القرية بتمويل قدمه مكتب رئيس الوزراء. وتم التركيز على نهج المصالحة للزاعات الأسرية ويعمل اتحاد المرأة واتحاد المزارعين وكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية بإيجابية في حل المشاكل الأسرية وكثيراً ما منعت حوادث عنف، بفضل الجهود التي تبذلها جماعات المصالحة المحلية المعروفة. وتؤدي دور الثقافة أيضاً دوراً هاماً في تحقيق الانسجام الاجتماعي وتعزيز جهود المصالحة المحلية. وفي حالة رفع حالة تتعلق بانتهاك حقوق شخص ما إلى المحكمة، تعمل المنظمات غير الحكومية أيضاً على ضمان أن السلطات بما في ذلك القضائية والشرطة، تؤدي واجباتها بسرعة وأن حقوق الفرد مدعومة بفاعلية، وإلا ستكون وكالات إنفاذ القانون مسؤولة عن ذلك.

٤٦ - وأضافت بأن الحكومة خصصت يوم ٢٨ حزيران/يونيه يوماً للأسرة مؤكدة أهمية الأسرة في فييت نام وفكرة عدم انفصال الأسرة والمجتمع وأنهما في تناغم. وفي إطار يوم الأسرة، تنظم منظمات المرأة والمنظمات غير الحكومية الأخرى أنشطة يشارك فيها الناس من الجنسين بما في ذلك المسنون والأطفال.

٤٧ - وردا على سؤال يتعلق بالنيابات العامة المعنية بالعنف المنزلي قالت إنها تدعو إلى عقوبات صارمة للغاية: فقد استمعت المحكمة العليا خلال الـ ١٨ شهراً ابتداء من عام ١٩٩٩ إلى منتصف عام ٢٠٠٠، إلى ١٣٢ حالة تتعلق بالعنف ضد المرأة أو الأطفال. وهناك بيانات متوفرة من